

Distr.: General
10 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لتركمانستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه إعلان عشق أباد بشأن الدور الذي يضطلع به النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي والاستقرار والتنمية المستدامة الذي اعتمد في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ باعتباره وثيقة ختامية للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن الدور الذي تضطلع به ممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي والاستقرار والتنمية المستدامة، الذي عُقد في عشق أباد في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (انظر المرفق).

فقد ناقش المشاركون في المؤتمر، الذي استضافته حكومة تركمانستان وشاركت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق، آليات التمويل والحوافز السياسية والتقنية التي تحول دون زيادة تكامل الاقتصادات الوطنية وشبكات النقل في الاقتصاد العالمي.

ويعتبر تيسير النقل عبر الحدود أحد العناصر الرئيسية للتنمية الاقتصادية، الذي بدوره يرتبط حتماً بالاستدامة. وقد أصبح الآن نمو قدرات النقل عاملاً مهماً في الجغرافيا السياسية ومصدراً قوياً من مصادر التكامل؛ ويمكن لهذا النمو أن يمنح الدول والمناطق حوافز اقتصادية وسياسية أكثر لتعزيز العمل المتبادل لخدمة مصالحها الاستراتيجية عن طريق ربط أقاليم واسعة بمنتجاتها ومواردها وضمن تدفق السلع والخدمات في جميع الاتجاهات. وهذه الفرص هي الدوافع التي تحفز الاقتصاد العالمي وتضمن حمايته من التشوه وحدوث حالات ركود



كارثية وثورات في التنمية ما بين البلدان والمناطق. وتعد اليوم الهياكل الأساسية الحديثة والشاملة والأمن للنقل الدولي ضرورة حتمية للتنمية العالمية، الأمر الذي يفرض وضع موضوع النقل على برنامج الأمم المتحدة.

والنتائج التي أسفر عنها المؤتمر من المساهمات المهمة ضمن الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتحديات الملحة التي تقف في وجه تطوير نُظم النقل المستدامة والمتعددة الوسائط. وسأكون ممتنة لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) أكسلطان عطايفا

الممثلة الدائمة

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثلة الدائمة لتركمانستان لدى الأمم المتحدة
إعلان عشق آباد بشأن الدور الذي يضطلع به النقل وممرات النقل العابر في
ضمان التعاون الدولي والاستقرار والتنمية المستدامة

نحن، وزراء ونواب وزراء الخارجية والنقل والوزارات الأخرى ذات الصلة
ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى من البلدان الأعضاء ورؤساء وممثلي المنظمات الدولية
العاملين في مجال النقل الدولي والحاضرين في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن الدور الذي
تضطلع به ممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي والاستقرار والتنمية المستدامة، المنعقد
في عشق آباد في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤،

إذ نشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقد في
ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"،
والتي لاحظ فيها المؤتمر أن النقل والتنقل أمران مركزيان للتنمية المستدامة،

وإدراكاً منا لما لممرات النقل العابر السليمة بيئياً والأمنة والفعالة والنظيفة والموثوقة
والميسورة لحركة السلع والأشخاص بفعالية من دور في دعم النمو الاقتصادي المستدام
وتحسين الرفاه الاجتماعي للأشخاص وتعزيز التعاون والتجارة الدوليين بين البلدان،

وإذ نسلط الضوء على الدور الذي تضطلع به الطرق والسكك الحديدية، والمراكز
اللوجستية المتعددة الوسائط، والموانئ الجافة، واللوجستيات وسلاسل الإمداد العالمية،
وتكامل أساليب النقل، والأطر التنظيمية، والعبور الميسر والتخليص الجمركي،
والتكنولوجيات المناسبة، ووسائل النقل المستعملة للطاقة بكفاءة والمنخفضة الكربون، وصيانة
وتحسين الهياكل الأساسية، في تعزيز السلاسة في النقل الدولي العابر،

وإذ نشدد على ضرورة مواصلة وتحسين الهياكل الأساسية ومرافق وخدمات النقل
والعبور عبر الحدود على امتداد الممرات الدولية للنقل العابر،

وإذ نلاحظ أهمية المشروع العالمي لحساب التنمية للأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية
لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا،
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة
البحر الكاريبي) في تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من
أجل تسهيل العبور المشروع عبر الحدود، والتعاون والتكامل الإقليميين اللذين يهدفان أساساً
إلى تعزيز تبادل المعلومات إلكترونياً بين هيئات الجمارك في مجال العبور،

وإذ نلاحظ أيضا أهمية مشروع حساب التنمية للأمم المتحدة الذي ستنفذه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمعنون "تعزيز الترابط بين بلدان جنوب آسيا وآسيا الوسطى، ولا سيما البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نمواً، لربطها بشبكات النقل دون الإقليمية والإقليمية وبالشبكات التجارية"، والذي سيركز على تطوير ممرات للنقل العابر أوسع نطاقاً تربط بين بلدان جنوب آسيا وآسيا الوسطى، وتحديد متطلبات الهياكل الأساسية المؤسسية والمادية اللازمة لجعلها تشتغل بشكل جيد،

وإذ تؤكد على أهمية معالجة الحواجز المادية وغير المادية التي تعوق تنمية واستخدام الممرات الدولية للنقل العابر في كل بلد من البلدان المشاركة،

وإذ نشير إلى مختلف قرارات الجمعية العامة بشأن تحسين السلامة على الطرق على الصعيد العالمي والحاجة إلى وضع خطط لتحسين السلامة على الطرق على امتداد الطرق الدولية لممرات العبور بما يتماشى والخطة العالمية المتعلقة بعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ نشدد على أنه يجب أن تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عند إقامة شبكات مستدامة للنقل العابر،

وإذ تؤكد على ضرورة تعبئة موارد مالية إضافية، بوسائل منها تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير هياكل النقل الأساسية وخدمات النقل، بغية تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع،

وإذ نعرب عن شكرنا للحكومة جمهورية تركمانستان لاستضافتها المؤتمر الدولي في عشق أباد، كما نشكر اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق، لما أبدوه جميعاً من تعاون في التخطيط للمؤتمر وتنظيمه،

نعلن ما يلي:

١ - نعرب عن عزمنا على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات على المستوى الوطني تمكن من تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لممرات النقل العابر؛

- ٢ - نوافق على مواصلة إيلاء الأولوية لإقامة المرافق والهياكل الأساسية وتشغيلها، واتخاذ التدابير اللازمة لتحسينها، وتسهيل النقل عبر الحدود والتخليص الجمركي على امتداد الممرات الدولية والإقليمية والأقليمية للنقل العابر؛
- ٣ - نحث البلدان المشاركة والجهات المعنية الأخرى على معالجة القضايا المتعلقة بتحسين النقل العابر في المجالات التالية:
- (أ) العمل بروح من التعاون لتحديد ممرات النقل العابر، وإيلاء الأولوية لهذه الممرات، ووضع الأطر التشغيلية اللازمة لها؛
- (ب) التشجيع على اعتماد نهج متكامل ومتعدد الوسائط حين التخطيط للمرافق والهياكل الأساسية وتطويرها، وتقديم الخدمات على امتداد الممرات التي تُحدد باعتبارها ممرات دولية للنقل العابر وتُعطى لها الأولوية؛
- (ج) تعزيز التعاون الدولي لإقامة الممرات الدولية للنقل العابر وتشغيلها؛
- (د) العمل باستمرار على موازنة التشريعات الوطنية مع القواعد والمعايير الدولية بهدف تسهيل النقل الدولي للبضائع وإجراءات العبور والعبور عبر الحدود؛
- (هـ) إفساح المجال أمام وسائل النقل المتوجهة إلى البلدان النامية غير الساحلية والقادمة منها؛
- (و) تعبئة الموارد المالية، بوسائل منها تشجيع إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- (ز) استخدام تكنولوجيات مبتكرة لتحسين الكفاءة في تصريف شؤون النقل وتقديم خدمات النقل؛
- (ح) تطوير الموارد البشرية من خلال تنفيذ برامج لتعزيز كفاءات ومؤهلات موظفي النقل؛
- (ط) تحسين السلامة على الطرق على امتداد الممرات الدولية للنقل العابر؛
- ٤ - ندعو البلدان المشاركة التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيات والاتفاقات والأطر الدولية المتعلقة بالنقل، والتي وُضعت تحت إشراف اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، إلى النظر في الانضمام إليها؛

٥ - **ننادي** بتعزيز التواصل والمشاورات الدورية بين الجهات المعنية المشاركة في وضع وتشغيل الممرات المحددة باعتبارها ممرات دولية للنقل العابر؛

٦ - **نطلب** إلى منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية ذات الصلة، والجهات المانحة المتعددة الأطراف وعلى الصعيد الثنائي، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، أن تنسق جهودها وتتعاون لحشد المساعدة المالية والتقنية للبلدان المشاركة من أجل إقامة ممرات للنقل العابر وفق مبدأي الاستدامة والشمول.

اعتمد في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في عشق أباد.